من التمثيل إلى التأثير..

نساء في المجالس المحلية يطالبن بمشاركة فعلية في صنع القرار وتولي مواقع القيادة



لقاء موسّع في رام الله لعرض ومناقشة نتائج الورقة البحثية | تصوير: شبكة وطن الإعلامية

ورقة بحثية	18 تشرين الثاني	50+
من التمثيل إلى التأثير	رام الله، 2026	مشاركاً ومشاركة

رام الله، 18 تشرين الثاني 2026 - نظّمت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، يوم الأربعاء 18 تشرين الثاني 2026، لقاءً موسعا في مدينة رام الله لعرض ومناقشة نتائج الورقة البحثية التي حملت عنوان: "فاعلية ودور عضوات المجالس المحلية في فلسطين... من التمثيل إلى التأثير"، والتي أعدّتها المحامية والباحثة خديجة زهران. تأتي الورشة ضمن إطار مشروع "تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وزيادة تأثيرها"، والذي تنفذه جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، بالشراكة مع المؤسسة الدولية لحزب الوسط السويدي (CIS)، وبتمويل من الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا). وقد حضر اللقاء أكثر من 50 مشاركاً ومشاركة، من عضوات الهيئات المحلية ومجالس الظل النسوية، وممثلين وممثلات عن المؤسسات النسوية والحقوقية، إلى جانب قيادات سياسية ومجتمعية. وأدارت اللقاء حنين سنونو، الباحثة والناشطة الحقوقية وعضوة الهيئة الإدارية في الجمعية.

ويأتي إعداد الدراسة المذكورة، انطلاقاً من دور جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في تعزيز المشاركة السياسية للنساء وتوسيع حضورهن وتأثيرهن في مواقع صنع القرار، وإيماناً منها بأهمية توثيق التجارب والخبرات النسوية وإنتاج المعرفة التي تسهم في تطوير السياسات والممارسات الداعمة للمشاركة الفاعلة

للنساء، وتعزيز الحوار والتشاركية بين النساء والمجتمع المحلي وصنّاع القرار والمؤسسات ذات العلاقة، بما يضمن الانتقال من مجرد التمثيل العددي، إلى التأثير الحقيقي في القرارات والسياسات المحلية.

الانتقال من مجرد التمثيل العددي إلى التأثير الحقيقي في القرارات والسياسات المحلية

الهدف الذي انطلقت منه الدراسة

من العضوية إلى صنع القرار

وفي كلمتها الافتتاحية، أكدت المديرة العامة للجمعية، الأستاذة آمال خريشة، أن تعزيز مشاركة النساء في الهيئات المحلية لا ينبغي أن يتوقف عند ضمان وصولهن إلى العضوية فقط، بل يجب أن يمتد إلى ضمان مشاركتهن الفعلية في مختلف مستويات صنع القرار، وتمكينهن من تولي مسئولية الملفات واللجان الأساسية والحيوية داخل الهيئات المحلية. وشددت على ضرورة إعادة النظر في توزيع العضوات على اللجان داخل المجالس المحلية، وضمان تمثيل عادل لهن في اللجان السيادية والمؤثرة، وعدم حصر مشاركتهن في اللجان المرتبطة تقليدياً بالأدوار الرعائية والأمومية، مؤكدة أن النساء اللواتي خضن الانتخابات وحصلن على ثقة الناخبين والناخبات يمتلكن الكفاءة والقدرة على إدارة مختلف الملفات والمشاركة في رسم الأولويات والسياسات المحلية.

كما دعت خريشة إلى تشكيل لجان محلية في مختلف المواقع لرصد ومتابعة الانتهاكات والتحديات التي تواجه عضوات الهيئات المحلية، وتوثيقها ورفع الشكاوى بشأنها إلى وزارة الحكم المحلي والجهات المعنية، بما يعزز المساءلة ويوفر بيئة داعمة لمشاركة النساء. وأكدت كذلك أهمية مراجعة وتعديل قانون الانتخابات المحلية، بما يشمل إلغاء نظام الانتخاب الفردي، لما يفرضه من قيود إضافية على فرص ترشح النساء وفوزهن، والعمل على رفع نسبة الكوتا النسوية وصولاً إلى المناصفة.



جانب من المشاركات في اللقاء



منصة اللقاء خلال النقاش

نتائج الدراسة وتوصياتها

من جانبها، استعرضت الباحثة خديجة زهران، أبرز النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة، مشيرة إلى أن التحدي الأساسي لا يكمن فقط في وصول النساء إلى عضوية الهيئات المحلية، وإنما في مدى امتلاكهن للفرص والأدوات والصلاحيات التي تتيح لهن ممارسة دور فاعل والتأثير في القرارات والسياسات والخطط والموازنات المحلية. وأكدت أن تعزيز فاعلية النساء يتطلب معالجة العوامل المؤسسية والتنظيمية التي قد تحد من مشاركتهن، وعدم الاكتفاء بالنظر إلى التمثيل العددي بوصفه مؤشراً كافياً على تحقق المشاركة السياسية.

وفي هذا السياق، شددت زهران على ضرورة توسيع دور وزارة الحكم المحلي ليشمل الرقابة على مدى تمثيل النساء ومشاركتهن داخل لجان المجالس المحلية، ومتابعة مدى انخراطهن في مختلف الملفات والقرارات، وعدم اقتصار دور الوزارة على الإشراف على الانتخابات وتنظيم الأطر القانونية الناظمة لها. كما أوصت باعتماد أنظمة داخلية واضحة وآليات متابعة دورية، وتوفير قنوات تواصل وصناديق للشكاوى تتيح للنساء التعبير عن التحديات والانتهاكات التي قد يتعرضن لها خلال ممارسة أدوارهن داخل الهيئات المحلية.

أبرز ما دعا إليه اللقاء

- تشكيل لجان محلية لرصد الانتهاكات والتحديات التي تواجه عضوات الهيئات المحلية وتوثيقها ورفع الشكاوى بشأنها.
- مراجعة قانون الانتخابات المحلية وإلغاء نظام الانتخاب الفردي، ورفع نسبة الكوتا النسوية وصولاً إلى المناصفة.
- إعادة النظر في توزيع العضوات على اللجان، وضمان تمثيل عادل لهن في اللجان السيادية والمؤثرة.
- توسيع دور وزارة الحكم المحلي ليشمل الرقابة على تمثيل النساء ومشاركتهن داخل لجان المجالس المحلية.
- اعتماد أنظمة داخلية وآليات متابعة دورية، وتوفير قنوات تواصل وصناديق للشكاوى.

أصوات من المجالس المحلية

وشهد اللقاء نقاشاً معمقاً حول الفجوة بين التمثيل العددي للنساء والتأثير الفعلي في صنع القرار، حيث أكدت المشاركات أن هذه الفجوة لا ترتبط بقدرات العضوات أو خبراتهن، بقدر ما تتأثر بطبيعة البيئة المؤسسية السائدة، وأنماط القيادة، وآليات توزيع اللجان، ومدى إتاحة المعلومات للعضوات حول الأجندة الخاصة بالجلسات، والعلاقات وموازين القوى داخل المجالس المحلية.



جانب من النقاش حول الفجوة بين التمثيل العددي للنساء والتأثير الفعلي في صنع القرار

من جانبها شاركت الأستاذة نعمات قلالوة، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي في وزارة الحكم المحلي، في النقاش حول آليات متابعة التحديات والانتهاكات التي قد تواجه عضوات الهيئات المحلية، حيث رحبت بمقترح تشكيل لجان في مواقع مجالس الظل النسوية للتواصل مع العضوات المنتخبات، ورصد الخروقات ومتابعتها، ودعت العضوات إلى التوجه إلى الوزارة وتقديم الشكاوى بشأن التحديات التي تواجههن، بما يتيح متابعتها والعمل على معالجتها، ويعزز قنوات التواصل والمساءلة المؤسسية.

من جهة أخرى، أشارت ناهدة قعد، عضوة المجلس البلدي في سردا وأبو قش، إلى أهمية التعاون والتفاهم بين أعضاء وعضوات المجالس المحلية، واحترام دور المرأة وإشراكها في مختلف مراحل اتخاذ القرار، مؤكدة أن تعزيز حضور النساء وتأثيرهن يتطلب بيئة قائمة على الثقة المتبادلة وتكافؤ الفرص. كما شددت على أهمية

مبادرة النساء لإثبات قدراتهن وكفاءاتهن في العمل البلدي، وعدم التردد في المطالبة بحقهن في المشاركة الفاعلة.

من جانبها، سلطت أمل عاصي، عضوة المجلس البلدي في بيت لقيا، الضوء على التحديات التي قد تواجه النساء اللواتي يصلن إلى المجالس المحلية من خلال قوائم انتخابية تمثل الأقلية، موضحة أن ذلك قد يحد من قدرتهن على التأثير والمشاركة في بعض الأحيان، ويؤدي إلى تهميشهن أو عدم إشراكهن بصورة كافية في الاطلاع على المشاريع والقضايا المطروحة للنقاش. كما أشارت إلى أن مواقفهن وتصويتهن قد لا يحظيان بالاهتمام الكافي عندما تتعارض آراؤهن مع توجهات الأغلبية، الأمر الذي يضعف فرص مشاركتهن في التأثير على القرارات.

بدورها، أثارت أسماء أبو رحمة، عضوة المجلس البلدي في بلعين، قضية الأعباء والتكاليف المادية المرتبطة بالمشاركة في العمل البلدي، مشيرة إلى أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة قد تشكل عائقاً أمام مشاركة العديد من النساء واستمرارهن في أداء أدوارهن داخل المجالس، ما يستدعي التعامل مع هذه التحديات بوصفها جزءاً من العوائق البنيوية التي تؤثر في فرص النساء في المشاركة السياسية.

نحو مشاركة قائمة على العدالة والمساواة

وأكدت النقاشات أهمية مواصلة العمل على تعزيز المشاركة السياسية للنساء على المستويات التشريعية والمؤسسية والمجتمعية؛ من خلال تطوير الأطر القانونية والسياسات التي تضمن تمثيلاً عادلاً للنساء في مواقع القيادة، وضمان مشاركتهن في اللجان المؤثرة وإتاحة المعلومات لهن وتعزيز المساءلة داخل الهيئات المحلية، إلى جانب تفعيل دور مجالس الظل النسوية في مساندة العضوات المنتخبات، ورصد التحديات والخروقات، وتوفير مساحات للتشبيك وتبادل الخبرات والتضامن النسوي.

ويأتي هذا اللقاء تأكيداً على أهمية البناء على الخبرات المتراكمة للنساء الفلسطينيات في الحكم المحلي، وتعزيز الجهود المشتركة لتحويل حضورهن في مواقع التمثيل إلى قوة فاعلة ومؤثرة في صياغة الأولويات والسياسات والقرارات التي تمس حياة مجتمعاتهن، وترسيخ مشاركة سياسية قائمة على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

عن الجمعية

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية مؤسسة حقوقية نسوية فلسطينية، تأسست عام 1981، تعمل من أجل حقوق المرأة ومشاركتها السياسية وتمكينها الاقتصادي، وصولاً إلى مجتمع ديمقراطي حر قائم على المساواة والعدالة وحقوق الإنسان. للجمعية ستة مكاتب في رام الله (المقر الرئيسي) ونابلس وطولكرم وجنين وبيت لحم وغزة.

عن المشروع

نُظّم هذا اللقاء ضمن مشروع "تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وزيادة تأثيرها في المجتمع الفلسطيني"، الذي تنفذه الجمعية بالشراكة مع المؤسسة الدولية لحزب الوسط السويدي (CIS)، وبتمويل من الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا).

للتواصل الإعلامي: pwwsd@pwwsd.org | www.pwwsd.org